عبد المنعم علي عيسى

فلسطين تلتهب وإسرائيل تتهيب التصعيد

كان صانع القرار السياسي الإسرائيلي مدركا جيدا، منذ قيام الكيان في أيار من العام ١٩٤٨، لحقيقتين بدتا راسختين لديه، أولاهما أن «السلام» المتولد عن توقيع اتفاقات تحمل هذا الاسم مع دول الجوار العربي سيكون وهما ما لم تكن له تمدداته في النسيجين المجتمعي والثقافي لتلك الدول، وثانيهما أن الذات العربية، بكل مكوناتها، تقف في واد بعيد عن ذلك الوادي الذي تقف فيه أنظمتها.

من الممكن تلمس ذلك الرسوخ، لتينك الحقيقتين، في السياسات التي اعتمدها الكيان على امتداد ٧٤ عاما، هي عمر انغماسه خنجرا بين ظهراني التلاقي العربي القادر، فيما لو حصل، على التأسيس لحالة نهوض ترقى بمجتمعاتها إلى مصاف الدول التي ارتسمت لنفسها سبيل النجاة، والفعل، أي تلمس الرسوخ، يبرز، أكثر ما يبرز، عند المنعطفات التي تعددت في مسار الصراع العربي الإسرائيلي حتى ليكاد ذلك المسار أن يكون أشبه بطريق حلزوني لا تكاد تلحظ فيه قطعة مستقيمة واحدة، فتل أبيب راحت، مثلا، ما بعد توقيع اتفاقيتي «كامب ديفيد» مع مصر عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ تجهد في إيقاظ التراث والثقافة الفرعونيين، الفعل الذي سيمثل سدا داعما للسياسات الرامية إلى عزل مصر عن محيطها، ودفعها إلى الانكفاء وراء حدودها، مما يفقدها ثقلها ويفقد المحيط أيضاً عمقا استراتيجياً مخلاً بتوازن القوى، ثم راحت، ما بعد مؤتمر مدريد الذي انعقد في أعقاب حرب الكويت العام ١٩٩١، تجهد مرة أخرى في محاولة اختراق النسيج الثقافي العربي، لتنجح في «مؤتمر غرناطة» الذي انعقد أواخر العام ١٩٩٣ في الجمع بين نخب عربية وإسرائيلية، كان هذا المؤتمر الأخير إسناديا للأول، حتى إن المفاوضات التي أعقبت مؤتمر مدريد كان وقعها يسير تبعا للنتائج المستخلصة من مؤتمر غرناطة، وعلى الرغم من أن هذا الأخير كان قد ضم نخباً عربية من شتى الأقطار، وهي كانت في خطابها أقرب لقبول إسرائيل كجزء من النسيج القائم في المنطقة، إلا أن النظرة الإسرائيلية في تقييم تلك التجربة جاءت لتؤكد أن تلك «النخب» لا تمثل أكثر من جزر معزولة، بل ذهبت التقديرات الإسرائيلية في حينها للقول إن التأثير الذي كانت تمارسه تلك النخب في محيطها سابقاً سوف يضمحل ما بعد «غرناطة ١٩٩٣» التي وسعت الشرخ ما بين هؤلاء وبين محيطهم الفاعلين فيه.

جاءت اتفاقات «أوسلو» ١٩٩٣ و«وادي عربة» ١٩٩٤ لتمنح الكيان بعضاً من الاسترخاء الأمني الذي ظلت ركائزه محصورة في النجاحات التي قادت إلى ضبط إيقاع الأنظمة، فيما فعل نظير له يختص بالشارع بدا بعيد المنال، هذا إن لم يكن الفعل الأول قد قاد إلى جعل هذا الأخير مستحيلاً، والأمر عينه كان ينطبق على موجة التطبيع الثالثة التي جرفت معها أربع دول عربية للمسارات سابقة الذكر.

في الغضون سعت تل أبيب إلى توسعة «بيكار» الاحتكاك عبر مسعى تمظهر بحالة «التماس» الاقتصادي الذي رأت أنه من النوع القادر على تخفيف حالة العداء القائم خصوصاً أن هكذا نوع من الاحتكاكات سوف تشد معها نخبا مجتمعية هي في جلها تمارس دوراً اقتصاديا، إذ لطالما كان من الثابت تلازم الدورين المجتمعي والاقتصادي خصوصاً في مجتمعات، كمجتمعاتنا، لا يزال يلعب ذلك التلازم فيها دوراً مهماً لجهة التأثير في تركيبتها وطريقة إدارة الدفة فيها.

لا يستقيم فهم السياقات الجارية في المنطقة، وفهم دوافعها، بدءاً من اتفاقات «ابراهام» ومرورا بقمم القدس وشرم الشيخ ثم وصولا إلى قمة «سديه بوكير» بالنقب المحتلة أواخر شهر آذار الماضي، ثم فهم اللهيب المندلع، بشكل متصاعد، على الأراضي الفلسطينية كنوع من الرد على السياقات السابقة، نقول لا يستقيم فهم الفعل ورد الفعل الذي ترصده تلك الثنائية إلا عبر الجزم بأن المنطقة الآن أمام خطوط دفاعها الأخيرة، فالمؤكد هو أننا خسرنا في ميادين القتال، وكذا خسرنا في ميادين السياسة التي لم نستطع عبرها جني المكاسب كنتيجة للفعل الأول، وما تبقى أمامنا هو ميادين الثقافة والفكر المختزنين في ذات الأمة، فإذا ما كانت الأنظمة قد ارتأت أن إبرام اتفاقات أمنية ومعاهدات «سلام» مع هذا النسيج المنغرس قسرا بين أحشائها، انطلاقا من أن الفعل كفيل بتأمين الاستقرار في دواخلها ومنحها فرصة لالتقاط الأنفس، فإن من المؤكد أن للقوى والتيارات الغالبة، والحافظة للذات، رأياً آخر.

سياق آخر، يمكن له أن يفضي إلى توسعة منظار الرؤية، فواشنطن كانت قد اتخذت قبل سنوات قرارا استراتيجياً يقضي بالتخفيف من أعباء الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط التي وصفتها بـ«اللامنتهية»، والقرار سوف يتعزز في سياق المواجهة الحاصلة راهنا ما بين روسيا والغرب في أوكرانيا، هذا التخفيف سيؤدي إلى تراجع الهيمنة الأميركية وخلق فراغات لا توجد قوى دولية، راهنا، مهيأة لملئها، الأمر الذي دفع بقوى إقليمية لخوض تجربة ملء تلك الفراغات عبر التلاقيات التي تمثلها القمم المتوالية سابقة الذكر، واللافت في هذه الأخيرة هو أن مراكز أبحاث إسرائيلية كانت قد اعتبرت أن اجتماع النقب ٢٧ آذار الماضي دليل على نجاح «الانغراس» الإسرائيلي في نسيج المنطقة، بل مقدمة للعب دور محوري في التحولات الجارية عليه، دون أن تغفل، تلك المراكز، أن الفعل جاء في سياق التحشيد ضد إيران التي ضربت موعدا مع دور إقليمي بارز غداة العودة إلى اتفاق فيينا ٢٠١٥ الذي بات أمرا محتوما.

مرة أخرى كانت «الذات» هنا تشكل حالة دفاعية وقائية في مواجهة تلك التلاقيات، والرد جاء سريعا في «بني براك» و«جنين» التي أحجمت فيهما تل أبيب عن التصعيد الذي اعتادت عليه في مثل هكذا حالات، والراجح، والحال هكذا، أننا سنشهد قريبا طبعة ثانية من «سيف القدس» التي شهدنا طبعتها الأولى شهر رمضان من العام المنصرم.

الأمم المتحدة تحذر من كارثة مناخية وشيكة

بمشاركة عربية.. دورة تدريبية في دمشق حول إدارة مياه الري

الوطن- وكالات

بمشاركة ثمانية عشر متدرباً من لبنان والأردن وفلسطين ومصر انطلقت في دمشق أمس دورة تدريبية حول استخدام برنامج «أكوا كروب» لإدارة مياه الري ودراسة تأثير التغيرات المناخية على إنتاجية المحاصيل بالشراكة بين المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو».

وتهدف الدورة التي تستمر ثلاثة أيام إلى نقل خبرات خبراء المركز العربي في مجال استخدام نموذج «أكوا كروب» إلى الفنيين وتعريفهم بمكونات النموذج وأهم تطبيقاته ولاسيما تقدير المقننات المائية وحساب الإنتاجية المائية وتنظيم إجراءات جدولة الري في سبيل تحسين إدارة مياه الري ورفع كفاءة استخدامها.

مدير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» نصر الدين العبيد، بين في كلمة له، أن بناء القدرات العربية في مجال استخدام التقانات الحديثة ومنها نموذج «أكوا كروب» خطوة أساسية للجهات ذات الصلة بالمياه في المنطقة العربية بهدف إيجاد حلول ناجعة لتلبية الاحتياجات المائية وسط ندرة المصادر المتاحة وتدهور نوعية جزء كبير منها وتدني كفاءة استخدامها.

وأشار إلى أن الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية محدودة ولا يتعدى حجمها السنوي الإجمالي ٢٦٠ مليار متر مكعب بينما الطلب عليها تجاوز ذلك بكثير والحصة المائية السنوية للفرد في المنطقة قاربت ٦٠٠ متر مكعب متخطية حد الندرة المقدر عالمياً بألف متر مكعب للفرد في العام مبيناً أن ثلاث عشرة دولة عربية من دول العالم التسع عشرة الأكثر شحاً بالمياه.

وتأتي هذه الدورة في وقت قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في رسالة بالفيديو بمناسبة صدور التقرير الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، «لقد توصلت هيئة «المحلفين» إلى حكمها النهائي وهو حكم بالإدانة المؤكدة، فتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إنما هو سرد طويل من الوعود المناخية المنكوثة، بل هو سجلّ يبعث على الشعور بالعار، ويفهرس التعهدات الجوفاء التي تزج بنا حتماً نحو عالم تنتفي فيه مقومات الحياة».

وأضاف غوتيريش في الرسالة التي تلقت «الوطن» نسخة منها أمس من مكتب الأمم المتحدة في دمشق: «إننا نسير بسرعة مروعة نحو كارثة مناخية، مدن كبرى ستصبح مغمورة تحت المياه، وموجات من الحر لم يسبق لها مثيل، وعواصف مرعبة، ونقص في المياه على نطاق واسع، وانقراض مليون نوع من النباتات والحيوانات».

وتابع: «ليس هذا المشهد ضرباً من الخيال ولا هو من باب المبالغة، إنه الواقع الذي يخبرنا العلم أنه سيتحقق نتيجة سياساتنا الحالية في مجال الطاقة، فنحن في طريقنا إلى احترار عالمي يتجاوز ضعف الحد المتفق عليه في باريس وهو ١٫٥ درجة مئوية».

وأقدم النظام التركي في أيار ٢٠٢١ على السطو على مياه نهر الفرات عبر حجز معظم كمية المياه التي من المفترض جريانها في النهر داخل الأراضي السورية ما تسبب بتوقف عنفات توليد الكهرباء في سد الفرات وانخفاض منسوب المياه بشكل حاد في بحيرة الأسد.

وبين محافظ الرقة عبد الرزاق خليفة حينها أن النظام التركي أقدم على تخفيض الوارد المائي إلى سورية من نهر الفرات من ٥٠٠ إلى ٢٠٠ متر مكعب في الثانية الأمر الذي حال دون تشغيل عنفات توليد الكهرباء في سد الفرات وأدى إلى تدني المتاح المائي من مياه الري والشرب واستنزاف بحيرة الأسد.

الاحتلال التركي واصل ممارساته العدوانية بحق الأهالي في عفرين

داعش يطالب أبناء دير الزور بدفع أتاوات ما يسمى «الكلفة السلطانية»!

مرتزقة النظام التركي يصادرون أملاك الأهالي ومحصولهم في عفرين (عن الانترنت)

نشرت خلايا تابعة لتنظيم داعش الإرهابي تنشط في مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» منشورات ورقية في بعض المناطق في دير الزور تهدد فيها الأهالي وتطالبهم من خلالها بدفع «أتاوات» تحت مسمى «الكلفة السلطانية».

وتحدثت مصادر أهلية، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة عن تنظيم داعش الإرهابي نشر منشورات ورقية عليها شعارات التنظيم وصلت إلى أصحاب محال تجارية، وأصحاب الأموال، ومن يملكون المواشي في عدة مناطق من ريف ديرالزور الشمالي مطالباً إياهم بدفع مبالغ مالية للتنظيم الإرهابي ويهدد بالعقاب لمن لا يمتثل لهذا الأمر.

وفي سياق متصل، قامت خلايا تابعة لتنظيم داعش الإرهابي منذ فترة قصيرة بنشر ملصقات ورقية في عدة قرى وبلدات هدد فيها الأهالي وتوعدهم بما سماه «الحساب العسير» والقتل بتهمة «التعامل مع ميليشيات قسد».

وتشهد المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد» فلتاناً أمنياً كبيراً، ونشاطاً متزايداً لخلايا تنظيم داعش، رغم ادعاء ميليشيات قسد وما يسمى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة القيام بـ«عمليات أمنية» ضد التنظيم الأمر الذي يشكك في صحته ناشطون ومراقبون، حيث إن نشاط التنظيم الإرهابي لم ينخفض في مناطق انتشار ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد».

وفي سياق آخر واصلت قوات الاحتلال التركي والميليشيات التابعة لها باعتقالاتها بحق الأهالي في منطقة عفرين، حيث أقدمت ميليشيات تابعة للاحتلال التركي على اعتقال مواطن من أهالي قرية قرزيحل التابعة لناحية شيراوا في عفرين بريف حلب الشمالي في الثلاثين من الشهر الماضي بتهمة «العمل» لدى ما يسمى «مؤسسات الإدارة الذاتية» بغية تحصيل فدية مالية وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

كما أقدمت قوات الاحتلال التركي بتاريخ العشرين من آذار الفائت، على اعتقال مواطن من أهالي إيسكا التابعة لناحية شيراوا من مدينة عفرين بتهمة أداء الخدمة الإلزامية في ميليشيات ما يسمى «الدفاع الذاتي» لدى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية.

وفي الثاني من نيسان، أشارت مصادر إعلامية معارضة إلى قيام عناصر تابعة للاحتلال التركي باعتقال مواطن من أهالي قرية خالطان التابعة لناحية جنديرس بريف عفرين حيث تم اقتياده إلى مركز ناحية جنديرس، من دون معرفة التهمة الموجهة إليه.

في سياق متصل، أقدم مسلحون من ميليشيات ما يسمى «الشرطة العسكرية» الموالية للنظام التركي واستخبارات النظام التركي في ٢٨ آذار الفائت على اعتقال مواطنين اثنين أحدهما من أبناء ناحية بلبل والآخر من أهالي ناحية جنديرس، وذلك بتهمة التعامل مع «الإدارة» الانفصالية.

كما اختطفت قوات الاحتلال التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية أربعة مدنيين بينهم امرأة في منطقة عفرين بريف حلب الشمالي، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال التركي ومجموعات إرهابية مما يسمى «الشرطة العسكرية» شنت حملة مداهمات واسعة في قرية كفر صفرة بمنطقة عفرين بالريف الشمالي ترافقت مع إطلاق نار بشكل عشوائي وكثيف لترويع الأهالي وخطفت ثلاثة مدنيين بينهم امرأة واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

وفي السياق نفسه لفتت المصادر إلى أن مرتزقة الاحتلال التركي من مسلحي ما يسمى «الجيش الوطني» التابع للنظام التركي أقدموا على خطف مدني من ذوي الإعاقة على مدخل مدينة عفرين.

وتأتي هذه الجرائم للاحتلال التركي ومرتزقته في سياق مخططاته للاستيلاء على ممتلكات السكان الأصليين ومواصلة الضغط عليهم لإجبارهم على ترك منازلهم وإسكان عوائل الإرهابيين التابعين له فيها.

على صعيد آخر أفرجت ميليشيات ما يسمى «الشرطة العسكرية» بتاريخ الثامن والعشرين من آذار الفائت وذلك لقاء فدية مالية وقدرها ٢٠٠٠ دولار أميركي عن مواطن من أهالي قرية رمادية التابعة لناحية جنديرس.

وفي السياق ذاته، أطلقت قوات الاحتلال التركي سراح مواطنين اثنين من أهالي قرية عمارا التابعة لناحية معبطلي بتاريخ ٣١ الفائت، كانا اعتقلا بتهمة التعامل مع «الإدارة».

وكالات

باحثون اعتبروها خطوة لتذكر «تحالف واشنطن» بأهمية هذا الملف

«النصرة» يطلق سراح ثلاثة متزعمين من «حراس الدين»!

أطلق تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي سراح ثلاثة من أبرز متزعمي تنظيم «حراس الدين» المرتبط بتنظيم «القاعدة» في الشمال السوري كان قد اعتقلهم في أوقات مختلفة من العام ٢٠٢٠، وذلك في خطوة رأى فيها باحثون أنها إما لتذكير «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي بأهمية هذا الملف وأن هناك ورقة خطيرة بيد «النصرة» يمكن أن يستخدمها في وجه «التحالف»، أو لمراقبة تحركات هؤلاء المتزعمين لكشف شبكات أخرى لم يستطع «النصرة» كشفها أثناء التحقيق معهم.

وذكر مصدر مطلع في تصريح نقلته مواقع إلكترونية داعمة للتنظيمات الإرهابية والمعارضات وصفته بـ«المطلع»، أن من أبرز المتزعمين المفرج عنهم أبو عبد الرحمن المكي، المتزعم السابق في تنظيم القاعدة وعضو مجلس الشورى في تنظيم «حراس الدين»، وأبو العباس القلموني وأبو بصير الميادين.

ووصف المصدر إطلاق سراحهم بأنه «إصلاح ذات البين»، مستبعداً في الوقت نفسه أي دور حيوي لهم في المنظور القريب على الأقل، ضمن «جبهة النصرة».

من جانبه، رأى الباحث في الجماعات الجهادية عباس شريفة أن إطلاق سراح المكي والمتزعمين الآخرين، يأتي في المقام الأول ضمن سياق تذكير «التحالف الدولي» والمجتمع الدولي بأهمية هذا الملف، وأن هناك ورقة خطيرة بيد تنظيم «جبهة النصرة» يمكن أن يستخدمها في وجه «التحالف»، إذا واصل الأخير إغلاق قنوات الحوار في وجه «النصرة».

ولم يستبعد شريفة، أن «يكون الهدف من إطلاق سراح المكي ورفاقه أمنياً، إذ ربما يسعى تنظيم «جبهة النصرة» لمراقبة تحركاتهم لكشف شبكات أخرى لم يستطع كشفها أثناء التحقيق معهم، وأبرزها شبكات تمويل سابقة وحالية لـ«حراس الدين»، وشبكات مقاتلة أخرى لا تزال نشطة داخل مناطق سيطرة «النصرة»».

وأضاف: إن مواصلة تنظيم «النصرة»، اعتقال عدد من «المهاجرين» الذين هم على صلة بالتنظيم في إدلب، تأتي في سياق التحرك الحيوي الذي يقوم به تنظيم «النصرة» بين الحين والآخر، ويمكن تصنيفه في خانة «تذكير المجتمع الدولي بضرورة الانتباه إلى الورقة التي يملكها».

كذلك عزا شريفة الأمر، إلى محاولات متزعم تنظيم «النصرة» أبو محمد الجولاني «تحقيق ضربات استباقية بسبب الخطر الوجودي الذي يشكله تنظيم «حراس الدين» على «النصرة»، نتيجة الخلافات العقائدية القائمة على عدم التعامل مع «التحالف الدولي»، ورفضه وجود جيش الاحتلال التركي داخل مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية».

وشكّل إعلان تنظيم «النصرة» فك ارتباطه عن تنظيم «القاعدة» في حزيران ٢٠١٦، تأسيس تنظيم «حراس الدين» في شباط ٢٠١٨، بعد أن كان تنظيماً إرهابياً يقاتل مع «جبهة النصرة»، قبل أن يغير الأخير اسمه إلى «هيئة تحرير الشام». وسرعان ما انضم إليه العديد من متزعمي «النصرة» ممن يدينون بالولاء لتنظيم «القاعدة» والرافضين لقرار الانفصال عن «القاعدة».

وكالات

اطلاق الوثيقة الإستراتيجية الشاملة للصناعة النووية السبت.. ومساع عراقية لاستئناف الحوار بين طهران والرياض

١٩٠ برلمانياً إيرانياً: مراعاة الخطوط الحمر في اتفاق النووي والحصول على ضمانات أميركية

أكدت مجموعة من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، أمس، في رسالة إلى الرئيس إبراهيم رئيسي ضرورة الحصول على ضمان قوي من أميركا بشأن الاتفاق في فيينا، وذلك بالتزامن مع إعلان رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية أنه سيتم إزاحة الستار السبت القادم عن الوثيقة الإستراتيجية الشاملة للصناعة النووية في البلاد، على حين كشف مسؤول عراقي، عن مساع جديدة يبذلها مكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لإعادة استئناف جلسات الحوار بين طهران والرياض في بغداد.

وحسبما ذكرت وكالة «تسنيم» أمس طالب نحو ١٩٠ عضواً من مجلس الشورى الإسلامي في رسالة موجهة إلى الرئيس إبراهيم رئيسي بمراعاة الخطوط الحمر وتحقيق مصالح الشعب في المفاوضات النووية، وضرورة الحصول على ضمان قوي من أميركا بشأن الاتفاق في فيينا.

وفي السياق أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إسلامي عن التخطيط لإنشاء وحدات لتوليد ١٠ آلاف ميغا واط من الطاقة الكهروذرية وفقاً للوثيقة الشاملة لتطوير المنظمة.

وأشار إسلامي أمس الثلاثاء إلى إعداد الوثيقة الشاملة لتطوير منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وأعلن بأنه ستتم إزاحة الستار عنها في اليوم الوطني للصناعة النووية يوم السبت القادم.

وقال: «إن هذه الوثيقة تتضمن مختلف أبعاد التكنولوجيا النووية والصنعة في مختلف القطاعات والمجالات التي كانت مهملة لغاية الآن والتوصيات التي أوصى بها قائد الثورة الإسلامية».

وأشار إلى أنه تم تسمية العام الإيراني الجاري، الذي بدأ في ٢١ آذار، بعام الإنتاج المعرفي والمولد لفرص العمل من قبل قائد الثورة الإسلامية علي خامنئي.

وقال: إن هذا الشعار مطابق لمسؤوليات وخريطة الطريق لمنظمة الطاقة الذرية حيث يمكن القول: إن هذه المنظمة ستكون من المؤسسات الطليعية والرافعة لراية تنمية الأنشطة المعرفية وستتمكن من تولي حصة كبيرة في تحقيق هذا الشعار.

وقال إسلامي: إنه «وفقاً للوثيقة الشاملة للمنظمة والعمليات المتعلقة بدورة الوقود فقد تم التخطيط للأهداف الكمية والنوعية، وفي مجال الطاقة الكهرودية، ما عدا الطاقات المتاحة حالياً، فإننا نهدف لإنشاء وحدات لتوليد الطاقة الكهرودية بحجم يبلغ سقفه ١٠ آلاف ميغاواط».

وأضاف: كما جعلنا تطوير استعمالات الإشعاع في أولوية البرامج حيث قمنا بتصميم أطلس التنمية الجغرافية للبلاد وأولينا الاهتمام الجاد بالتخطيط للتقدم بهذه البرامج بصورة كمية ونوعية في الوثيقة الشاملة للمنظمة وبادرنا إلى تحديد وتصديق وثيقة هذه الأمور ونسعى من أجل أن تصبح ملزمة التنفيذ.

وقال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية: لقد أدرجنا في جدول أعمالنا في هذا السياق بناء محطة نووية إيرانية بطاقة ٣٦٠ ميغاواطاً وهو في الواقع مشروع إيراني تماماً سيكون إلى جانب مفاعلات الأبحاث التي تحتاجها المنظمة في خطة التنمية.

وأضاف: إن القرار الخاص ببناء هذه المحطة قد صدر الشهر الماضي للارتقاء بالصناعة النووية في البلاد وليصبح أنموذجاً يحظى باهتمام سائر الصناعات.

من جهة ثانية كشف مسؤول عراقي، عن مساعٍ جديدة يبذلها مكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لإعادة استئناف جلسات الحوار بين طهران والرياض في بغداد.

وأعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، أول أمس، عن استعداد بلاده لاستئناف الحوار مع السعودية.

وأكد خطيب زادة، أن هذه الحوارات بحاجة إلى أجندة واضحة، قائلاً: «قدمنا آراءنا بشكل مكتوب للجانب السعودي، ومن الأفضل أن تقوم السعودية أيضاً بتقديم وجهات نظرها بشكل مكتوب».

وانطلق الحوار بين إيران والسعودية في نيسان ٢٠٢١، في بغداد، بعدما نجحت جهود الحكومة العراقية بجمع الطرفين حول طاولة واحدة. وعقدت طهران والرياض حتى الآن أربع جولات، آخرها كان نهاية أيلول الماضي.

وكان من المقرر أن تنعقد الجولة الخامسة الشهر الماضي، حسب إعلان وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، لكن إيران ألغتها احتجاجاً على تنفيذ السعودية سلسلة إعدامات في ١٢ آذار الماضي.

وأوضح مسؤول بوزارة الخارجية العراقية، أن ثلاث شخصيات حكومية لم يسمها تتولى مهمة تحديد موعد عقد لقاء جديد بين الجانبين.

وأكد أنه لغاية الآن لم يرشح موعد محدد، قائلاً: «الإيرانيون لا يرغبون بنسخ مكررة عن الجولات الأربع السابقة، يرغبون بالاتفاق على محاور محددة لبحثها، ومهمة العراق حالياً إيصال وجهات نظر الطرفين».

واعتبر المسؤول أنه من المبكر الإجابة عن كون نتائج الحراك أو المفاوضات بين السعوديين والإيرانيين جيدة أو تدعو للتفاؤل، لأن مساحة الخلافات كبيرة جداً.

وكالات

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي يتلقى رسالة بشأن الاتفاق النووي من ١٩٠ عضواً في مجلس الشورى الإسلامي (عن الانترنت)

إعادة تشغيل محطة تحويل كهرباء تل تمر.. والاحتلال الأميركي اختطف عدداً من المدنيين في الرقة

الجيش يرد على اعتداءات غرفة عمليات «الفتح المبين» في منطقة «خفض التصعيد»

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

الجيش العربي السوري يرد على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» (عن الانترنت)

بينما واصل الجيش العربي السوري، أمس، رده على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» واستهدف الطيران الحربي السوري والروسي مخابئ لتنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، أعيد تشغيل محطة تحويل كهرباء تل تمر بعد خروجها عن الخدمة مؤخراً جراء تعرضها للقصف من الاحتلال التركي، بالتوازي مع خطف الاحتلال الأميركي عدداً من المدنيين خلال عملية إنزال جوي بريف الرقة الشرقي.

وفي التفاصيل، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دك بمدفعيته الثقيلة أمس مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه معه في الفطيرة وكفرعويد وسفوهن وكنصفرة والبارة بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر أن ضربات الجيش جاءت رداً على اعتداءات مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، على نقاط عسكرية بقذائف صاروخية في محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي ريف إدلب الشرقي، وذلك في خرق فاضح وجديد لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد».

أما في البادية الشرقية، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك شن أمس، عدة غارات مكثفة على مواقع لتنظيم داعش.

وأوضح المصدر، أن الغارات استهدفت مخابئ وتحصينات للدواعش في السخنة ببادية حمص الشرقية، وفي الرصافة ببادية الرقة الجنوبية.

من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن المقاتلات الروسية نفذت منذ ساعات الصباح الأولى من يوم أمس نحو ١٠ ضربات جوية، استهدفت خلالها مواقع يتحصن ويتوارى بها مسلحو تنظيم داعش في باديتي الرصافة والسخنة بريفي الرقة وحمص، من دون ورود معلومات عن سقوط خسائر بشرية.

أما في شمال شرق البلاد، فقد عادت محطة تحويل كهرباء تل تمر للخدمة بعد إصلاح الأضرار الناتجة عن تعرضها لاعتداءات قوات الاحتلال التركي بالمدفعية يوم الإثنين حسبما ذكر مدير عام شركة الكهرباء أنور عكلة في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء.

وبين عكلة أن ورشات الصيانة «أنجزت إصلاح الأضرار التي لحقت بخط ٦٦ ك. ف المغذي لمحطة تحويل تل تمر وكذلك إصلاح الفازات في المنطقة القريبة من المحطة وفي منطقة أم الكيف، إضافة لخطوط ٢٠ ك. ف وعادت المحطة للخدمة وتغذية الأهالي المشتركين بالطاقة الكهربائية مجدداً».

وخرجت محطة تحويل كهرباء تل تمر عن الخدمة الإثنين جراء تعرض قرى ناحية تل تمر وخطوط الشبكة الكهربائية لقصف من قوات الاحتلال التركي.

وتتعرض محطة كهرباء تل تمر والقرى المحيطة بها لاعتداءات متكررة من الاحتلال التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية ما يؤدي إلى تضرر أجزاء من المحطة وحرمان السكان من التيار الكهربائي.

بموازاة ذلك، سيرت القوات الروسية دورية اعتيادية في محيط بلدة تل تمر الخاضعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية، بحسب المصادر الإعلامية المعارضة التي ذكرت أن المدرعات الروسية تجولت في المنطقة.

جاء ذلك، في حين أعلنت وزارة دفاع النظام التركي في بيان نقلته وكالة «الأناضول» للأنباء أمس، أن قوات الاحتلال التركي تمكنت من قتل ٣ مسلحين من ميليشيات «قسد» أثناء محاولتهم التسلل إلى المنطقة التي تحتلها تلك القوات في شمال شرق سورية والتي تطلق عليها تسمية منطقة «نبع السلام».

كما أقدمت قوات الاحتلال الأميركي على اختطاف عدد من المدنيين خلال عملية إنزال جوي في منطقة الحوس بريف الرقة الشرقي وفق ما نقلت «سانا» عن مصادر محلية.

وقالت المصادر: إن «قوات الاحتلال الأميركي نفذت عملية إنزال جوي ضمن مخيم يضم عائلات مهجرة في منطقة الحوس شرق الرقة وقامت إثرها باختطاف عدد من المدنيين واقتادتهم إلى جهة مجهولة، بينما سادت حالة من الهلع والرعب في صفوف السكان».

واستشهد مدني في الـ٢٨ من الشهر الماضي إثر عملية إنزال جوي للاحتلال الأميركي في بلدة ذيبان شرق دير الزور.

قولاً واحداً

منذر عيد

ثم ماذا؟

«سيتم فرض العقوبات في أي حال من الأحوال، سواء كانت هناك ذريعة ما متعلقة بالتطورات في أوكرانيا أم لا، سيتم العثور على ذريعة، لأن الهدف يتمثل في شيء آخر، إنه يكمن في إبطاء تطور روسيا»، تصريحات للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد مدة وجيزة على بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، تعكس عمق الفهم الروسي للسياسة والنيات الغربية تجاه روسيا، وتجاه أي بلد يحاول المنافسة، أو أن يشق عصا الطاعة عن الغرب المستعمر، لتظهر تلك السياسة جلية ضد روسيا، ومن قبلها سورية، وإيران، وفنزويلا والصين وو و.

لكن القصة لا تقتصر على النيات والأفعال الغربية التي تمارسها حالياً ضد روسيا، بل في مدى نجاحها على أرض الواقع، ونجاعتها في لي ذراع موسكو، وهنا يمكن للمتابع للعملية العسكرية وردة فعل الغرب عليها، التوقف عند عدة محطات في الأيام ٤١ الماضية، محطات يمكن من خلالها قراءة خفايا ما يجري، واستشراف ما سيحصل في قادمات الأيام.

في المحطة الأولى.. رفع الغرب فيها سقف التهديد ضد موسكو، وعمل على ضخ كم هائل من الوعود للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، حتى ظن أن قوات «الناتو» ستكون خلال ساعات على مشارف كييف دفاعاً عنها، لتتوالى التصريحات من ألمانيا وبريطانيا وأميركا بضرورة إرسال الأسلحة إلى كييف ومدها بالطيران والمضادات والذخيرة، ليبقى كل ذلك كلاماً لا يتعدى المنابر، الأمر الذي فهمه زيلينسكي لاحقا، عندما قال في شباط «سألت اليوم ٢٧ من القادة الأوروبيين عما إذا كانت أوكرانيا ستنضم إلى حلف الناتو، لقد توجهت بالسؤال بطريقة مباشرة، الجميع خائف، ولا أحد يجيب»، وهو ما دفع به للإعلان لاحقا عن استعداده لإجراء تعديل دستوري يضمن «حياد» بلاده، وهو ما تم الاتفاق عليه في مفاوضات اسطنبول، حين قال المفاوض الأوكراني أولكسندر تشالي بخصوص بنود ما تم الاتفاق عليه «إذا أمكننا تثبيت هذه البنود الرئيسية، وبالنسبة لنا هذا أهم شيء، فإن أوكرانيا ستكون عندئذ في وضع يوطد فعليا وضعها الحالي كدولة غير عضو في تكتل وغير نووية في صيغة الحياد الدائم»، وهنا في هذه المحطة أخفق الغرب في إيقاف العملية الروسية، أو ضم أوكرانيا إلى «الناتو» أو استخدامها مكسر عصا في الصراع مع موسكو.

في المحطة الثانية، انتقل الغرب إلى سياسة العقوبات، فحظر الرئيس الأميركي جو بايدن جميع واردات النفط والغاز الروسي، وعمد القادة الغربيون إلى تجميد أصول البنك المركزي الروسي، واستهداف ٧٠ بالمئة من السوق المصرفي الروسي والشركات الحكومية الرئيسية وإزالة بنوك روسية منتقاة من نظام «سويفت»، وأغلقت جل الدول الأوروبية مجالها الجوي أمام الطيران الروسي، وفرضت عقوبات على أشخاص وكيانات روسية، إلا أن الرد الروسي بقرار الرئيس بوتين إلزام الدول «غير الصديقة» بدفع ثمن توريدات الغاز والنفط بالروبل، في ظل اعتماد العديد من الدول الأوروبية على الطاقة الروسية، قلب السحر على الساحر، وحاصرت العقوبات فارضيها، وخاصة أن الاتحاد الأوروبي يستورد منها ٤٠ بالمئة من صادرات روسيا الخارجية، ويميل الميزان التجاري لمصلحة موسكو، وبالتالي كل العقوبات الغربية تعني تقليص الواردات الغربية وأساسا الأوروبية.

فشل إجراءات الغرب في المحطتين الأولى والثانية، دفع به إلى اتباع أسلوب شيطنة روسيا، واللجوء إلى التضليل الإعلامي، في قضايا إنسانية، عبر اتهام الجيش الروسي بارتكاب إبادة جماعية في المناطق التي دخلها وخاصة «بوتشا» وهو ما نفته موسكو وأكدت أنه مجرد هجوم وهمي ضدها، إذ أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بالأمس أن مثل هذه الحملة تكون مترافقة مع كل النزاعات والأزمات وبالطريقة نفسها وهي شبيهة بحملات الخوذ البيضاء في سورية، لتعمل الدول الغربية على التصعيد الدبلوماسي وبدأته كل من ألمانيا وفرنسا وليتوانيا عبر طرد العشرات من الدبلوماسيين الروس.

٤١ يوما لم يترك أعداء روسيا، طريقا إلا وسلكوه، ولا أسلوبا إلا واستخدموه، للنيل منها، وإجبارها على التراجع في أوكرانيا، فنراهم ينتقلون من مخطط إلى آخر، ومن عقوبة إلى ثانية، دون أن تؤتي أوكلها، لتبقى السفينة الروسية صامدة في وجه الرياح الأوروبية، ومصرة على إنهاء عمليتها في أوكرانيا والوصول إلى النتائج التي أعلنتها بداية الأمر، ليبقى السؤال إزاء ما ينوي الغرب فعله لاحقا: ثم ماذا؟

لإجبارهم على القتال إلى جانبها ضد روسيا

أوكرانيا جنّست سوريين دون علمهم وألغتها بعد مغادرتهم

عملت الحكومة الأوكرانية على تجنيس لاجئين سوريين بهدف إجبارهم على القتال إلى جانبها ضد القوات الروسية، لكنّها ألغت تلك الجنسيات لاحقاً.

وأكد أربعة من اللاجئين السوريين الذين فرّوا من أوكرانيا، إنّهم فوجئوا لدى مراجعتهم هوياتهم الإلكترونية بأنّهم يحملون الجنسية الأوكرانية، مضيفين إنّ الإقامة المؤقتة كانت حبل نجاتهم من الحرب وخروجهم من أوكرانيا، وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وأشار السوريون الأربعة إلى أنّهم لو كانوا يحملون الجنسية الأوكرانية عندما كانوا في أوكرانيا، لأجبروا على البقاء هناك والقتال ضد القوات الروسية.

ومع بداية العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا، وقّع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي مرسوماً يقضي بـ«التعبئة العامة»، وحسب المرسوم فإن التعبئة ستستمر ٩٠ يوماً، اعتباراً من دخول القرار حيّز التنفيذ، وأشارت الرئاسة الأوكرانية حينها إلى أنّ القرار اتُخذ بمقترح من مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني، بهدف تعزيز القدرات الدفاعية للبلاد.

وحسب اللاجئين السوريين، فإنّ «السلطات الأوكرانية منحت جنسيتها لهم، بمعزل عن استيفاء شروط التجنيس المطلوبة في أوكرانيا، مؤكدين أنهم فوجئوا بكونهم أصبحوا مواطنين أوكرانيين رغم أنّهم لم يتقدموا للمطالبة بالجنسية، كما أنّهم غادروا البلاد».

وأضاف اللاجئون إنّ هدف الحكومة الأوكرانية من تجنيسهم، هو إجبارهم على الانضمام للقوات الأوكرانية والدفاع عن أوكرانيا في وجه القوات الروسية، لافتين إلى أنّ كل حامل للجنسية الأوكرانية وعمره بين ١٨ و٦٠ عاماً، يُمنع من مغادرة البلاد.

وطلبت السلطات الأوكرانية من اللاجئين السوريين الذين عُدّلت خانة الجنسية على هوياتهم الإلكترونية إلى الأوكرانية، مراجعة المراكز الحكومية المختصة لاستكمال إجراءات تجنيسهم، لكن وفق اللاجئين فإنّ السلطات حذفت خانة الجنسية، لاحقاً.

وأشار اللاجئون السوريون إلى أنه لو كان حرس الحدود الأوكراني قد تفحص هوياتهم الإلكترونية لمنعهم من الخروج من أوكرانيا، لكن حالة الفوضى التي شهدتها البلاد، ولاسيما عند الحدود، ساهمت بهروبهم.

وبينوا انه لم يُعرف سبب تراجع الحكومة الأوكرانية عن قرار تجنيسها لعدد من اللاجئين السوريين على أراضيها زاعمين أنّ تحسّن وضع القوات الأوكرانية على الأرض، قد يكون سبباً لذلك.

يشار إلى أن أوكرانيا لا تعترف بتعدد الجنسيات، فلا بدّ من التنازل عن الجنسية الأصلية للحصول على جنسيتها، كما تشترط للحصول على جنسيتها: تعلّم اللغة الأوكرانية والحصول على شهادة بمستوى «B1»، والتصريح بكل ممتلكات الشخص طالب الجنسية، احترام القانون الأوكراني، الالتزام بالمبادئ الدستورية للحرية والديمقراطية، عدم مغادرة أوكرانيا لمدة ٥ سنوات، وألا يكون لدى طالب الجنسية «سجل جنائي».

ويعيش آلاف السوريين في أوكرانيا ويحملون جنسيتها، ومعظمهم هاجر إليها قبل اندلاع الحرب الإرهابية على سورية.

وأكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أول من أمس، أن عشرات المهاجرين وطالبي اللجوء من ١٥ جنسية مختلفة بينهم سوريون، ما زالوا محتجزين في أوكرانيا.

وذكرت المنظمة في تقرير لها، أن عشرات المهاجرين، الذين احتُجزوا تعسفياً في أوكرانيا، ما زالوا محتجزين هناك وهم معرضون لخطر متزايد وسط الأعمال العسكرية، وقالت: «على السلطات الأوكرانية الإفراج الفوري عن المهاجرين وطالبي اللجوء المحتجزين والسماح لهم بالوصول إلى بر الأمان في بولندا»، وذلك وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وكالات

استمرارها في الرقة وحلب ودير الزور

أكثر من ٤٨٠٠ مطلوبٍ ينضمون للتسوية بمركز السبخة

استقبلت مراكز التسوية في دير الزور والرقة وحلب عشرات المطلوبين الراغبين بتسوية أوضاعهم من المدنيين والمتخلفين عن خدمة العلم والفارين منها وفق الاتفاقات التي طرحتها الدولة لإعادة من ضل طريق الصواب إلى حياته الطبيعية في كنف الدولة.

ففي الرقة سوّت لجان التسوية في مركزي السبخة شرق مدينة الرقة ودبسي عفنان في منطقة الطبقة بالريف الغربي أمس أوضاع عدد من أبناء المحافظة بعضهم قادم من مناطق انتشار ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» رغم العراقيل التي تضعها لمنعهم من تسوية أوضاعهم، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وبلغ عدد المنضمين إلى التسوية في مركز السبخة التي انطلقت قبل ٧٠ يوماً ٤٨٠٤ مطلوبين.

ونوه عدد من الذين سووا أوضاعهم بالإجراءات السهلة والبنود المناسبة التي نص عليها اتفاق التسوية والتي تراعي أوضاع المطلوبين وتأخذ بالأسباب التي دفعتهم إلى التأخر عن الالتحاق بالخدمة العسكرية في المناطق التي نزحوا إليها والتي تنتشر فيها ميليشيات «قسد» أو مجموعات إرهابية تتبع للاحتلال التركي.

وفي دير الزور تواصلت التسوية في مركز مدينة الميادين بريف المحافظة الجنوبي الشرقي وسط ارتياح كبير بين الأهالي لاستجابة اللجان المعنية والجهات المختصة لمطالبهم بإعادة فتح مركز التسوية مجدداً في المدينة ليتمكن جميع المشمولين بها من تسوية أوضاعهم.

وأشار خليل البري وعلي سحمان وفاروق الشايب إلى أنهم أجروا التسوية ليعودوا إلى منازلهم وأراضيهم ويمارسوا حياتهم الطبيعية.

وذكر عدد من الذين تمت تسوية أوضاعهم أن التسوية فرصة ثمينة للعودة إلى جادة الصواب وطي صفحة الماضي، وأوضح رشيد الأمين أنه متخلف عن أداء الخدمة الإلزامية وقام بتسوية وضعه تمهيداً للالتحاق بصفوف الجيش في حين دعا ضيغم النوح كل المطلوبين لاستثمار هذه الفرصة.

وأشار لؤي محمد سعيد وشاهر الشوقي وأحمد الهدرس أنهم أجروا التسوية ليعودوا إلى منازلهم وأراضيهم ويمارسوا حياتهم الطبيعية، وفق ما ذكرت صحيفة «الفرات» المحلية.

وأوضح رشيد الأمين أنه متخلف عن أداء الخدمة الإلزامية وقام بتسوية وضعه تمهيداً للالتحاق بصفوف الجيش العربي السوري والدفاع عن وطنه.

إلى ذلك استمرت لجان التسوية في مركزي تل عرن وحيان بريف حلب باستقبال الراغبين بتسوية أوضاعهم، وفق ما ذكرت «سانا»، حيث أكد عدد من الواصلين إلى المركز أن التسوية فتحت لهم آفاقاً آمنة ومريحة تمكنهم من انطلاقة جديدة في مجتمعهم وبين ذويهم لبناء ما تهدم خلال السنوات السابقة والدفاع عن مستقبل الأجيال القادمة.

وكالات

أنباء غير مؤكدة عن زيارة البابا في حزيران.. وبيروت تطالب السفير الروسي ابقاء ملف النازحين السوريين أولية

اللواء إبراهيم: لبنان حريص على جواره العربي ومواجهة التطبيع مع العدو

لقاء سابق للبابا فرنسيس مع الرئيس اللبناني ميشال عون في الفاتيكان جرى في آذار الماضي (عن الانترنت - أرشيف)

بينما كان الرئيس اللبناني ميشال عون يستقبل في قصر بعبدا السفير البابوي محملاً برسالة عن نية البابا فرنسيس زيارة لبنان في حزيران المقبل، الأمر الذي لم تؤكده مصادر الفاتيكان بعد، كان وزير المهجّرين اللبناني عصام شرف الدين، يطلع السّفير الرّوسي في لبنان ألكسندر روداكوف، على ملف النازحين السوريين ونيّة إبقائه أولويّة، بالتوازي مع تأكيد المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم، لوفد من عكار، أن لبنان حريص على جواره العربي كما هو حريص على مواجهة التطبيع مع العدو الصهيوني.

والتقى الرئيس عون أمس السّفير البابوي في لبنان المونسنيور جوزف سبيتري، الّذي سلّمه رسالةً خطيّةً أعلمه فيها أنّ البابا فرنسيس قرّر زيارة لبنان في شهر حزيران المقبل، على أن يُصار إلى تحديد تاريخ الزّيارة وبرنامجها وموعد الإعلان عنها رسمياً، بالتّنسيق بين لبنان والكرسي الرسولي.

وأعرب عون عن سعادته لتلبية البابا الدّعوة الّتي كان جدّدها له لزيارة لبنان، خلال لقائهما الأخير في الفاتيكان في ٢١ آذار الماضي.

وأشار إلى أنّ «اللّبنانيّين ينتظرون هذه الزّيارة منذ مدّة، للتّعبير عن امتنانهم لمواقف البابا تجاه لبنان وشعبه، وللمبادرات الّتي قام بها، والصّلوات الّتي رفعها من أجل إحلال السّلام والاستقرار فيه، والتّضامن مع شعبه في الظّروف الصّعبة الّتي يمرّ بها».

وفي وقت متأخر من مساء أمس، رد مراسل الفاتيكان لصحيفة «ناشونال كاثوليك ريبورتر» كريستوفر وايت على إعلان عون عن زيارة البابا، موضحاً، حسب مواقع لبنانية عدة، أن «الفاتيكان لم يؤكّد الزيارة بعد».

وقال وايت عبر «تويتر» رداً على تغريدة الصفحة الرسمية التابعة لرئاسة الجمهورية، إن «رئيس لبنان أعلن عن أن البابا سيزور البلاد في حزيران المقبل، فيما لم يؤكّد الفاتيكان الزيارة بعد».

في الأثناء أطلع وزير المهجّرين اللبناني عصام شرف الدين، السّفير الرّوسي في لبنان ألكسندر روداكوف، أمس على ملف النّازحين السوريين، ونيّة إبقائه أولويّة لديه، وطرحه في جلسات مجلس الوزراء، للوصول إلى حلول جذريّة تعتمد على خطّة العودة الّتي أُعدّت وأُقرّت في الحكومتين السّابقتين، بالتّنسيق التّام مع الدولة السورية والمجتمع الدولي.

والتقى شرف الدين، السّفير روداكوف يرافقه نائبه مكسيم رومانوف، واستعرضا الأوضاع العامّة وآخر المستجدّات السّياسيّة.

من جهتها شددت الفعاليات المختلفة في منطقة عكار اللبنانية، على ضرورة تصحيح وتطوير العلاقة مع سورية، مؤكدة أن لا غنى لعكار خاصة ولبنان عامة عن سورية، كما أنه لا غنى لسورية عن رئته لبنان، على حين بين المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم أن لبنان حريص على جواره العربي كما هو حريص على مواجهة التطبيع مع العدو الصهيوني.

وأكد الوفد الذي ضم علماء وعشائر عرب وبلديات وروابط مخاتير ومخاتير ورابطة طلاب عكار، ومجموعة معاً نحو عكار أفضل وفاعليات وادي خالد في عكار خلال زيارة اللواء إبراهيم أن عكار ستبقى رقماً صعباً في قلب العروبة متمسكة بالوحدة الوطنية للتصدي لمشاريع الغطرسة الأميركية وسياسة الإفقار التي يمارسها الغرب على منطقتنا لسوقها عنوة نحو التطبيع، وفق ما ذكر موقع «العهد».

وشددوا على ضرورة تصحيح وتطوير العلاقة مع الشقيقة سورية، حيث لا غنى لعكار خاصة ولبنان عامة عن سورية، كما أنه لا غنى لسورية عن رئته لبنان.

بدوره أكد اللواء إبراهيم أنّ عكار هي المنطقة الأكثر فقراً وحرماناً لم تكن في يوم من الأيام حاضنة للإرهاب والفكر الإرهابي، وإنما كانت دائماً مدرسة في الوطنية والانتماء للدولة ومؤسساتها.

وأشار إلى أنّ عكار كما كل لبنان لم ينسلخ عن هويته العربية التي بوصلتها اليوم فلسطين الجريحة والمحتلة، وأن لبنان اليوم حريص على جواره العربي كما هو حريص على مواجهة التطبيع مع العدو الصهيوني.

وأكّد أنّ العمل دؤوب لمواجهة الأزمة وحماية السلم الأهلي والأمن الغذائي والمعيشي وخاصة في مناطق الأطراف وأولها عكار.

والعام الماضي واكبت مناطق عكار استحقاق الانتخابات الرئاسية في سورية، حيث شهدت في الرابع من أيار العديد من المهرجانات التي أقيمت في المنطقة، وشهدت حضوراً حاشداً للعمال واللاجئين السوريين من جميع مخيمات اللجوء المنتشرة في عكار.

ودعت الكلمات التي ألقيت خلالها السوريين المقيمين في لبنان إلى المشاركة الكثيفة في الانتخابات، واختيار الرئيس بشار الأسد لكونه صمام أمان العروبة والمقاومة.

وكالات